Document: EB 2013/111/R.13
Agenda: 9(a)(i)
Date: 7 April 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيسة لجنة مراجعة الحسابات عن دورتها الثلاثين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
المدير والمراقب المالي
شعبة المراقب المالي، والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Conrad Lesa
مدير المحاسبة والإبلاغ المالية
شعبة المراقب المالي، والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2181 5459 06 39+
البريد الالكتروني: c.lesa@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الحادية عشرة بعد المائة
روما، 8–9 أبريل/نيسان 2014

للاستعراض

تقرير رئيسة لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثلاثين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات أن تلفت انتباه المجلس التنفيذي إلى القضايا التي نظرت فيها في اجتماعها الثلاثين بعد المائة، المنعقد بتاريخ 24 مارس/آذار 2014.

اعتماد جدول الأعمال

2- تم اعتماد جدول الأعمال بدون إدخال أي تعديل عليه. واقترح أحد أعضاء اللجنة تأجيل مناقشة البند الخاص بالإطار العام للاقتراض إلى الاجتماع التالي للجنة، نظرا لعدم توفر الوقت الكافي لاستعراض هذه الوثيقة بسبب عرضها المتأخر على أعضاء اللجنة. وقد تمت الإحاطة بهذا الشاغل، وأعلم الاجتماع بأنه لم يكن بالإمكان إتاحة هذه الوثيقة في وقت أبكر. ونظرا لأن الموضوع مازال في بدايته، تقرر أن يبدأ النقاش حول هذا الموضوع في الدورة الحالية.

الإطار العام لنهج معياري لاتفاقيات التمويل بالديون

3- عرفت رئيسة اللجنة بهذا البند، وطلبت من إدارة الصندوق تقديم عرضها.

4- حددت إدارة الصندوق خلفية هذه الورقة بقولها أن المجلس التنفيذي قد طلب من الصندوق في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2013، أثناء مناقشته لقرض بنك التنمية الألماني وضع إطار عام للاقتراض. وأوضحت الإدارة أنه وفي حين أن الإطار العام يتعلق بالتمويل طويل الأمد من التجديد العاشر وصاعدا، إلا أن مفاوضات قرض بنك التنمية الألماني قد جرت ضمن المعايير المالية لإطار التجديد التاسع وبرنامج عمله المتفق عليه. وأوضحت إدارة الصندوق بأنه يجب النظر إلى الاتفاقية مع بنك التنمية الألماني على أنها عملية موازية بحيث تستفيد كل عملية من العملية الأخرى دون أن تعتمد بالضرورة عليها لاستكمالها والمصادقة عليها.

5- وأوضحت إدارة الصندوق بأنها ترحب بتلقي أية اقتراحات للعمل مع لجنة مراجعة الحسابات لتطوير هذه الورقة.

6- وتأتي المذكرة المفاهيمية المعروضة نتيجة لمناقشات أجرتها الإدارة على مدى الأشهر السابقة، ويجب اعتبارها مرحلة في عملية مستمرة، لا وثيقة نهائية.

7- وأما العناصر الرئيسية للإطار فهي التالية:

(أ) استخدامات الاقتراض؛

(ب) استرداد التكلفة والاستدامة المالية؛

(ج) سياسة الاستثمار؛

(د) المحاسبة والتخفيف من المخاطر.

8- وتهدف إدارة الصندوق في هذه المرحلة إلى الحصول على تأكيد من اللجنة بأن هذه العناصر تتماشى مع توقعاتها لجهة المحتوى والتوجه والتغطية الشاملة. ولم يكن القصد منها تغطية جميع القضايا والأسئلة الممكنة في هذه المرحلة.

9- شكرت رئيسة اللجنة إدارة الصندوق، وأكدت مجددا على أن هذه الوثيقة هي عمل جارٍ، يمهد الطريق لإطار عام، طالبا تعليقات من الأعضاء على العملية وعلى المذكرة المفاهيمية المقدمة.

10- وطرح أعضاء اللجنة عددا من الأسئلة التقنية وطلبوا إيضاحات تتعلق بالحاجة إلى تعميق ومعالجة بعض القضايا المخصوصة بصورة أكثر تفصيلا منها على سبيل المثال مسوغات الاقتراض كمصدر للتمويل العادية في تجديدات الموارد. وعبر بعض الأعضاء عن الرأي القائل بأن قرض بنك التنمية الألماني يجب أن يبقى منفصلا عن الإطار العام الذي يتوجب أن يكون عاما دون أن يخصص لأي اتفاقية بعينها. في حين عبر عضوان عن وجهة النظر القائلة بأن الإطار العام لابد من أن يستكمل قبل عرض قرض بنك التنمية الألماني على المجلس. وتم السعي للحصول على إيضاحات فيما لو كانت التدابير الاقتراضية تجتذب حقوق تصويت، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الشروط التيسيرية، كما أشير إلى الحاجة لأن يعرف الإطار العام أهمية الاقراض بشروط "تيسيرية" أو "شبه تجارية" وفقا للفئات المختلفة للجهة المقرضة، وفيما لو كانت اتفاقيات الاقتراض ستفرض أية قيود على نمط المستفيدين أو موضوع المشروع المعني أو المنطقة الجغرافية في البلاد. وورد تعليق فيما لو كان يتوجب على الصندوق أن يحظى بتصنيف ائتماني لحماية نفسه والجهة المقرضة في آن واحد.

11- كذلك أشار أعضاء اللجنة أيضا إلى أن مطابقة شروط الصندوق الاقراضية مع شروط اتفاقية الاقتراض، وبخاصة في حال الاقراض الميسر، قد لا تكون مجدية ماليا. واعترف أعضاء اللجنة بأن المذكرة المفاهيمية تشكل نقطة بداية جيدة للإطار لأنها تتطرق للعناصر الرئيسية التي أثيرت مع المجلس التنفيذي، وطلبوا تركيزا أكبر على الاستدامة المالية، ومعلومات عن نتائج المناقشات مع المؤسسة الدولية للتنمية والعناصر الموجودة في إطار الاقتراض الموجود لديها والتي يمكن تبنيها، كذلك طلبوا أيضا أن توضح الوثيقة من سيتحمل تكلفة التأخير في السداد.

12- وسعى أعضاء اللجنة للحصول على إيضاحات إضافية حول معدل الحد الأعلى للمديونية التي يمكن أن يتعرض لها الصندوق. وعبر بعضهم عن دعمهم لأدوات الدين كوسيلة للوصول إلى التمويل الابتكاري طويل الأمد مقارنة بمحاولة تغطية الفجوات المالية الآنية في التجديدات. وطلب من إدارة الصندوق الإيضاح فيما لو كان المجلس التنفيذي هو الذي سيستعرض ويوافق على القروض نظرا لأنها لن تكون جزءا من مشاورات تجديدات الموارد، وفيما لو كانت القروض ستدار بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بما في ذلك طبيعة وتفاصيل الإجراءات وطرائق إدارة المخاطر المطبقة.

13- وطلب إيضاح آخر عن كيف وجد الصندوق نفسه في وضع يتطلب منه اقتراضا إضافيا، والتزام الصندوق باحترام برامجه بما يتعدى فترة التجديد العاشر للموارد، والكيانات الأخرى التي يمكن للصندوق أن يأخذ منها مثل هذا التمويل بالديون، وإمكانية تقديم وثيقة استراتيجية منفصلة تضع المسوغات للإطار العام. وعبر أحد الأعضاء عن رأيه بأن حقوق التصويت لابد أن تقتصر على المساهمات العادية في تجديدات الموارد. كذلك طلب من الإدارة أيضا توضيح فيما لو كان الاقتراض من الكيانات الأخرى بشروط تيسيرية سيكون

مدعوما بموارد الصندوق، وتأكيد أن الاقتراض سيكون منفصلا عن الموارد العادية وذلك لأغراض المحاسبة.

14- وأشارت إدارة الصندوق إلى أنه قد تم تصور إعداد وثيقة على المدى الأطول، وأن معظم الأفكار الموجودة في الوثيقة المفاهيمية قد تم استقاؤها من خبرة التفاوض على قرض بنك التنمية الألماني والمشاورات مع المؤسسات المالية الأخرى، مثل البنك الدولي. وأشارت إدارة الصندوق أيضا إلى أنها تعي تماما أن هنالك مظاهر إضافية لا تغطيها المذكرة المفاهيمية مما أثارته لجنة مراجعة الحسابات، وأن الغرض منها هو فقط إطلاق النقاش. وبالتالي، اقترحت إدارة الصندوق أن يتم إنشاء لجنة فرعية لمتابعة العمل في المستقبل. وأوضحت إدارة الصندوق بأن المسوغات وراء مبادرة الاقتراض كانت وجود احتمال كبير لبرنامج عمل أكبر مما يغطيه الصندوق حاليا من المساهمات العادية، وأن المحرك الرئيسي وراء هذه المبادرة هو العزم على النمو، إذ لا يحتمل لنمو المساهمات العادية في تجديدات الموارد أن يلبي النمو في الطلب، وهذا ما سيتم إيضاحه إما بالوثيقة الإطارية أو في ورقة أخرى. وفيما يتعلق بالتطرق إلى شواغل الاستدامة المالية، أشارت إدارة الصندوق إلى إجراء تحليل مالي كامل لجميع القروض وعرضها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها، وانها لا تتصور وجود عدد كبير من القروض في فترة قصيرة من الزمن. وأُعلمت اللجنة أيضا بأن موضوع اقتراح التصنيف الائتماني للصندوق موضوع لا بد من النظر فيها بدقة لأنه مكلف للغاية. وفي تحديد مدى المديونية، أشارت إدارة الصندوق إلى أن وضع النماذج المالية سيجري لتقدير النقطة التي لابد من إيقاف الاقتراض عندها استنادا إلى شروط الاقتراض المختلفة المحتملة. واستجابة لسؤال فيما لو كان الصندوق سيستخدم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لتخصيص الأموال، أعلمت اللجنة بأن الحال قد لا يكون كذلك، لأن شروط وأوضاع القروض ستتحكم بنهج التخصيص. وتشير المذكرة المفاهيمية إلى أن الإطار لن يغير أي مظهر من مظاهر الأدوات الموجودة حاليا في الصندوق.

15- وأشارت إدارة الصندوق إلى أنه وبسبب تعبير أعضاء اللجنة عن آراء مختلفة تماما، فإن الصندوق سوف يضع قائمة بالنقاط التي أثيرت والتي ستتم معالجتها في مناقشات لاحقة.

16- ومن بين التعليقات الأخرى التي أثارها ممثلون عن الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي ممن حضروا الدورة بصفة مراقب، طلبات لإيضاحات حول استخدام موارد الصندوق لتوفير الدعم لمقترضين بشروط غير تيسيرية، واستراتيجية الصندوق في معالجة خطر التأخيرات في السداد، بما في ذلك استعراض خبرة تأخيرات السداد مع مرور الوقت بهدف تقدير مدى المخاطرة. كذلك قد تم السعي للحصول على إيضاحات إضافية حول الكفاءات والقدرات الموجودة لإدارة القروض، والنموذج التشغيلي الجديد، وقصر الاقراض على مجموعة مستهدفة مخصوصة.

17- وأوضحت الإدارة بأن الصندوق هو من سيتحمل خطر تأخير السداد. وأعلمت اللجنة بأن مستوى التأخيرات في السداد في الوقت الحالي ضئيلة جدا بحيث يمكن إغفالها، وأنه يمكن تشاطر الخبرات التاريخية مع مرور الوقت. كذلك فقد جرى إبلاغ اللجنة بأنه وفيما يتعلق بالاستدامة المالية، فإن حجوم دفعات السداد للمقترض منخفضة للغاية نسبة إلى حجم القروض، وأن معدلات الفائدة والسداد، توازي التدفقات العائدة من سداد القروض وفوائدها. كذلك فقد تم التأكيد للجنة بأن الصندوق يمتلك القدرة الكافية لإدارة هذا النوع من العمليات، وأن التحليل قد جرى عبر المنظمة بأسرها. وكما أوضحت إدارة الصندوق أيضا بأن الإطار ينظر

إلى الآفاق على المدى الأبعد حتى 2020–2025، في حين أن القرض المتعلق ببنك التنمية الألماني يرتبط بالإطار المالي الموضوع لفترة التجديد التاسع للموارد

18- وسيتم عرض تقرير مرحلي عن مفاوضات قرض بنك التنمية الألماني على ندوة غير رسمية للمجلس التنفيذي تعقد يوم 27 مارس/آذار 2014.

19- وأجملت رئيسة اللجنة هذا البند من خلال الإشارة إلى أنها ستوفر تحديثا شفهيا لدورة المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان حول مداولات اللجنة بشأن هذا البند، وطلبت قائمة بالأسئلة المثارة لإدراجها كملحق بالتقرير (انظر الملحق). وبعد مناقشات حول طرائق الاجتماع، قررت اللجنة عقد اجتماع شهري غير رسمي لها لاستعراض ومناقشة الإطار العام، والتقدم المحرز بشأنه استنادا إلى خبرة مشابهة في لجنة التقييم.

محاضر الاجتماع 129 للجنة مراجعة الحسابات

20- تمت المصادقة على المحاضر بدون إدخال أي تعديل عليها.

التقارير المالية المعيارية المقدمة إلى المجلس التنفيذي

21- عرضت رئيسة اللجنة لهذا البند، ودعت إدارة الصندوق لعرض تحديثات عن وضع المساهمات في التجديد التاسع لموارد الصندوق، وتقرير عن أداء الاستثمار لعام 2013، ووضع المتأخرات من سداد أصول القروض وفوائدها ورسوم خدمتها، إضافة إلى سداد أصول القروض وصافي رسوم خدمتها المتنازل عنها نتيجة المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.

22- عرضت إدارة الصندوق تحديثا يسلط الضوء على التطورات الحاصلة منذ استكمال التقرير في يناير/كانون الثاني. إذ تم استلام تعهد من الاتحاد الروسي، ووثائق مساهمة من فنلندا والمغرب ونيوزيلندا، ودفعات إضافية من النرويج ونيوزيلندا وفنلندا والمغرب والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل والرأس الأخضر وكيريباتي وهايتي وبتسوانا وسويسرا. وبلغ إجمالي التعهدات بحدود 1.423 مليار دولار أمريكي، مما يمثل 95 بالمائة من إجمالي المستوى المستهدف لمساهمات الجهات المانحة. أما وثائق المساهمة المستلمة حتى تاريخه، فقد وصلت إلى 98 بالمائة من إجمالي التعهدات.

23- وأعلمت اللجنة باستلام دفعات مؤخرا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بما يعادل 000 385 يورو في حين يصل إجمالي متأخراتها إلى 8.9 مليون يورو.

24- وفيما يتعلق بأداء حافظة استثمارات الصندوق لعام 2013، فقد أعلمت اللجنة بأن الأداء الإجمالي كان سلبيا بما يعادل 1.11 بالمائة نتيجة لخسارة ما يقدر بـ 24 مليون دولار أمريكي. وأن الشهرين الأوليين من عام 2014 يشيران إلى أداء إيجابي بـ 88 نقطة أساس، مما يمكن ترجمته إلى عائد استثماري يقدر بـ 18.2 مليون دولار أمريكي، أي بتفوق في الأداء على المعدل المعياري البالغ 14 نقطة أساس.

25- ويقدر طلب السحب من مساهمات الدول الأعضاء لعام 2014، بحدود 35 بالمائة من مساهمات التجديد التاسع للموارد، مما يعكس القسط الثاني المستحق من المساهمات المؤهلة.

26- وتضمنت التعليقات الواردة من الأعضاء طلبات حول إيضاح رؤية إدارة الصندوق لأداء الاستثمارات في عام 2014 حتى تاريخه، وفيما لو كانت التغييرات المجراة قد أدت إلى النتائج المتوقعة منها.

27- عبرت إدارة الصندوق عن رضاها على أداء الحافظة في بداية العام، ولكنها أشارت إلى أنه ومع توقعها لتحسن الأداء هذا العام، إلا أن هنالك احتمال بعائد صغير سلبي لعام 2014 خلال فترة تطبيع الأسواق بأكملها. ويتوقع عوائد إيجابية من عام 2015 وصاعدا.

28- وسأل بعض الأعضاء أيضا عن إيضاحات فيما لو كان هنالك موعد أقصى محدد لإعلان الدول الأعضاء لتعهداتها في تجديد الموارد، والعلاقة بين حجم الفجوة التمويلية المتوقعة في التجديد التاسع لموارد الصندوق وخسارة 24 مليون دولار أمريكي من حافظة استثمار عام 2013، ومسؤولية المجلس التنفيذي في الإبقاء على الجدوى على المدى الطويل نظرا لأثر التدفقات العائدة المتنازل عنها بسبب المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، والحجوم المتوقعة للمبالغ المتنازل عنها من أصول الديون بسبب المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون للفترة 2019–2021، وفيما لو كانت جميع الدول التي تتلقى المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون هي فعلا مؤهلة لتلقي هذه المنح بنسبة 100 بالمائة، وأثر طلب السحب على السيولة وحافظة الاستثمارات لعام 2014.

29- وأوضحت إدارة الصندوق بأن العائد المتوقع للاستثمارات في الوقت الذي جرت فيه مفاوضات التجديد التاسع للموارد (أي يونيو/حزيران 2011) كان لفترة التجديد التاسع للموارد وما بعدها بحدود 3 بالمائة. وبطبيعة الحال تم بعد ذلك تعديل الإسقاطات تعديلا هبوطيا نظرا للبيئة المالية الأقل مواتاة. أما الأثر المتوقع للإسقاطات الأقل على برنامج القروض والمنح الذي يمكن تنفيذه لفترة التجديد التاسع للموارد فهو بحدود 138 مليون دولار أمريكي. وفيما يتعلق بالخسائر المتكبدة عام 2013 فكانت 24 مليون دولار أمريكي. وأعلمت اللجنة بأن قائمة البلدان المؤهلة للحصول على المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون موجودة في وثيقة تعرض على المجلس التنفيذي بصورة دورية عن المشروعات التي تتم المصادقة عليها في الأشهر اللاحقة، إلا أنه يمكن توفير قائمة بهذه البلدان بناء على الطلب. وأعلمت اللجنة أيضا بأن التقليص في رصيد حافظة الصندوق متوقع ويتماشى مع التزامات الصرف. وترصد إدارة الصندوق مستوى الحافظة وتكفل بقاء مستوى الالتزامات فوق الحد الادنى من متطلبات السيولة.

30- وأكد المستشار العام المؤقت على أنه لا يوجد موعد أقصى لإعلان التعهدات في تجديدات الموارد، على الرغم من تشجيع الدول الأعضاء للإعلان عن تعهداتها في غضون ستة أشهر من تاريخ قرار التجديد.

31- واستجابة لسؤال فيما لو كان يجب على الإدارة النظر في تغيير حافظة الاستثمارات في ضوء الأداء السيء لعام 2013، أعلمت اللجنة بأن سياسة الاستثمار التي وافق عليها المجلس التنفيذي تنص على فئات الأصول المستثمرة، وأن استراتيجية الاستثمار قد نقحت عام 2013 وتمت مواءمتها مع فترة تطبيع الأسواق لتقليص الأثر السلبي إلى أدنى حد ممكن، وقد ثبت نجاح هذا الإجراء في احتواء الخسائر. إضافة إلى ذلك، فقد تم استثمار حافظة الصندوق مع وجهة نظر طويلة الأمد، ألا وهي وجوب النظر إلى الأداء في الفترة الزمنية التي تناظره، لأن العوائد على المدى الأقصر قد لا تمثل الوضع تمثيلا جيدا. كذلك أكدت إدارة الصندوق على أن تقرير المساهمات يتضمن كلا من المساهمات العادية والتكميلية.

32- اختتم الاجتماع.

قائمة الأسئلة المطروحة بشأن الإطار العام لنهج معياري لاتفاقيات التمويل بالديون

1- إيضاح العلاقة التي تربط بين الإطار العام والقروض الإفرادية مثل قرض بنك التنمية الألماني.

2- هل هنالك حاجة لإيجاد الإطار العام قبل استكمال قرض بنك التنمية الألماني.

3- ومبادرة مسوغات الاقتراض كمصدر للتمويل إضافة إلى المساهمات العادية في تجديدات الموارد.

4- فيما لو كانت التدابير الاقتراضية تجتذب حقوق التصويت، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الشروط التيسيرية.

5- حيث أن نطاق الإطار يضم جميع أنواع الاقتراض من الدول الأعضاء والكيانات العامة الأخرى، تم السعي للحصول على إيضاحات بشأن ما الذي يعتبر كيانات عامة تقرض بشروط تيسيرية أو شبه تجارية.

6- وفيما لو كانت اتفاقيات الاقتراض ستفرض أية قيود على نمط المستفيدين أو موضوع المشروع المعني أو المنطقة الجغرافية في البلاد.

7- هل يتوجب على الصندوق أن يحظى بتصنيف ائتماني لحماية نفسه والجهة المقرضة في آن واحد؟

8- هل يجب أن تتطابق شروط الصندوق الاقراضية مع شروط اتفاقية الاقتراض، وبخاصة في حال الاقراض الميسر، مما قد لا يكون مجديا ماليا؟

9- ما هي مستويات الإقراض التي تستلزم الاستدامة المالية مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الحاجة؟

10- طُلب أن تعكس الوثيقة تركيز أكبر على الاستدامة المالية، بما في ذلك معلومات عن نتائج المناقشات مع المؤسسة الدولية للتنمية، والعناصر الموجودة في إطار الاقتراض الموجود لديها والتي يمكن تبنيها.

11- طلب أيضا أن توضح الوثيقة من سيتحمل تكلفة التأخير في السداد.

12- إيضاحات إضافية حول معدل الحد الأعلى من المديونية التي يمكن أن يتعرض لها الصندوق.

13- إيضاح فيما لو كان المجلس التنفيذي هو الذي سيستعرض ويوافق على القروض نظرا لأنها لن تكون جزءا من تجديدات الموارد، وفيما لو كانت القروض ستدار بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بما في ذلك طبيعة وتفاصيل الإجراءات وطرائق إدارة المخاطر المطبقة.

14- طلب إيضاح عن كيف وجد الصندوق نفسه في وضع يتطلب منه اقتراضا إضافيا.

15- إمكانية تقديم وثيقة استراتيجية منفصلة تضع المسوغات للإطار العام.

16- توضيح فيما لو كان الاقتراض من الكيانات الأخرى بشروط تيسيرية سيكون مدعوما بموارد الصندوق، وتأكيد أن الاقتراض سيكون منفصلا عن الموارد العادية، وذلك لأغراض المحاسبة.

17- طلب إيضاح حول استخدام موارد الصندوق لتوفير الدعم لمقترضين بشروط غير تيسيرية، واستراتيجية الصندوق في معالجة خطر التأخيرات في السداد، بما في ذلك استعراض خبرة تأخيرات السداد مع مرور الوقت بهدف تقدير مدى المخاطرة.

18- إيضاحات إضافية حول الكفاءات والقدرات الموجودة لإدارة القروض، و النموذج التشغيلي الجديد، وقصر الاقراض على مجموعة مستهدفة مخصوصة.

19- تعريف الشروط التيسيرية.